

## بيان من وزارة الخارجية السويسرية بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧

هام للتنبيه: إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة هي مجرد جزء من التحقيقات

### البيان:

في ٢٨ أغسطس ٢٠١٧، أبلغت السلطات القضائية السويسرية النائب العام المصري بأن إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة التي فتحت في أعقاب ربيع ٢٠١١ قد أغلقت دون أن تسفر عن نتائج مادية.

في أوائل عام ٢٠١١، كانت سويسرا أول دولة تجمد الأصول المملوكة لأفراد مصريون منتمون إلى نظام مبارك السابق. ومنذ ذلك الحين، تم التعاون بين سويسرا وجمهورية مصر العربية من خلال العديد من التبادلات، لا سيما بين أعلى السلطات القضائية.

وعلى الرغم من هذا التعاون، كان على السلطات القضائية السويسرية أن تستنتج أن المتطلبات القانونية لم تتحقق، ولا سيما فيما يتعلق بالصلة بين الجرائم المزعومة وسويسرا. وعلاوة على ذلك، برأت المحاكم المصرية عدة أشخاص متورطين، أو أبرمت اتفاقات للمصالحة القانونية أو لم تعد بعض الأشخاص تحت الملاحقة القضائية.

وهذا الإغلاق لا يعني أن المساعدة القانونية المتبادلة بين سويسرا وجمهورية مصر العربية مستحيلة. ومن ثم، فإن الأحكام المتعلقة بالمصادرة في القانون الاتحادي المتعلق بالأصول الأجنبية غير المشروعة لا تنطبق في هذه الحالات.

من اليوم، فإن الأصول التي تبلغ حوالي ٤٣٠ مليون دولار أمريكي تظل مجمدة على أساس الإجراءات الجنائية المستمرة، فضلا عن مرسوم الحكومة السويسرية.